

اتفاقية الذخائر العنقودية

الاجتماع الرابع للدول الأطراف
لوساكا، ١٠-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
النظر في المسائل ذات الصلة بعالمية اتفاقية
الذخائر العنقودية

إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية

مقدم من البرتغال وغانا*

- ١ - شاركت البرتغال بقوة، على مدى العامين الماضيين، في الجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية، بعد أن قرر الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في بيروت، لبنان، تعيينها كمنسق مشارك.
- ٢ - وفي بيروت، انضمت البرتغال إلى اليابان في عملية التنسيق، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، انضمت إليهما غانا، في الاجتماع الثالث للدول الأطراف الذي عقد في أوغندا.
- ٣ - ويقدم هذا التقرير سرداً للجهود التي أضطلع بها المنسقون المشاركون في فترتي ما بين الدورات التي عقدت في بيروت وأوغندا ولوساكا، وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء:

أولاً - أحدث الأرقام

ثانياً - الإجراءات التي اتخذها المنسقون المشاركون بصورة مشتركة

ثالثاً - التوعية الإقليمية

رابعاً - الدروس المستفادة

أولاً - أحدث الأرقام

- ٤ - منذ الاجتماع الثاني للدول الأطراف (٢٠١١)، قامت الدول العشرين التالية، التي تمثل ٣١,٧ في المائة من عدد الدول التي أصبحت أطرافاً في الاتفاقية حتى الآن، بالتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية أو الانضمام إليها، حيث أصبحت ثمانية منها (مبينة بحروف داكنة) دولاً أطرافاً في فترة ما بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٣

* منسقان بشأن إضفاء الطابع العالمي.

٢٠١٣، وهي: أستراليا، وأندورا، وإيطاليا، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والسويد، وسويسرا، والعراق، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليختنشتاين، وموريتانيا، وناورو، وهندوراس، وهنغاريا (انظر المرفق الأول).

٥ - ومن الناحية الجغرافية (انظر المرفق الثاني)، توزع الدول الأطراف الجديدة على النحو التالي:

- خمس من أفريقيا
- خمس من الأمريكتين
- واحدة من آسيا
- سبع من أوروبا
- اثنتان من المحيط الهادئ

٦ - وقد انضمت أربع من الدول المذكورة أعلاه إلى الاتفاقية، وهي (أندورا، وترينيداد وتوباغو، وغرينادا، وسوازيلاند) خلال الفترة المعنية. وصدقت سبع دول على الاتفاقية منذ الاجتماع الثالث للدول الأطراف، وهي (بيرو، وأستراليا وناورو، وليختنشتاين، وتشاد، وبوليفيا، والعراق). غير أن تسعة وعشرين من الدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، أي ٢٧ في المائة، لم تصدق بعد على الاتفاقية. ولكن، تجدر ملاحظة أن العدد انخفض من ست وثلاثين دولة، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٧ - وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه لم يتم التوقيع على الاتفاقية إلا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فيمكن النظر إلى اتفاقية الذخائر العنقودية على أنها من صكوك القانون الدولي المخطوطة جداً بسبب سرعة دخولها حيز النفاذ، على الرغم من أنه يظهر أن إضفاء الطابع العالمي الكامل عليها قد يطول، ويرجع ذلك في الغالب لبعض القضايا الأمنية. ولكن، يبدو أن الشواغل الأساسية لاتفاقية الذخائر العنقودية مقبولة عموماً، وهي: (أ) تطهير المناطق المتضررة؛ (ب) مساعدة الضحايا؛ (ج) تدمير المخزونات الهائلة من هذه الأسلحة، مما يجعل اتفاقية الذخائر العنقودية ليست صكاً لنزع السلاح وعدم الانتشار فقط، بل هي آلية من آليات القانون الإنساني المهمة جداً.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذها المنسقون المشاركون بصورة مشتركة

٨ - وكما أفاد الزملاء اليابانيون في العام الماضي، فقد بذلت البرتغال واليابان، في جهد مشترك، مساعٍ دبلوماسية في عواصم ١١٣ من الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية. وقد أجابت حوالي مائة من تلك الدول، مما وفر قدراً أكبر من الوضوح بشأن حالة عمليات التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، فضلاً عن فهم أفضل للصعوبات التي تواجهها بعض الدول عند النظر في الانضمام إلى اتفاقية نزع السلاح هذه.

٩ - وفي فترة السنتين ٢٠١١/٢٠١٢ أفادت ستة وعشرين دولة أن عمليات تصديقها على اتفاقية الذخائر العنقودية كانت جارية أو وأعربت عن رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل القريب. ومنذ ذلك الحين أصبحت إحدى تلك الدول دولة طرفاً في الاتفاقية. ولكن الأرقام تعكس أن هناك حاجة إلى جهد إضافي لجلب الدول التي لم تكمل بعد عملية التصديق القانوني إلى عالم الدول الأطراف. وقد أشار عدد كبير من الدول إلى موافقته على مبادئ ومقاصد اتفاقية الذخائر العنقودية، ولكنها قالت إنها تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من القيام فوراً بعملية التصديق و/أو الانضمام، في مواجهة أولويات أخرى لا تقل أهمية، وتعلق بالتحديد بحقوق الإنسان والصكوك ذات الصلة.

١٠ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك مخاوف، بين تلك الدول، بشأن العبء الإداري المتعلق بإعداد التقارير وبالالتزامات المالية التي يمكن أن تترتب عليها إذا أصبحت أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، والتي لا تقتصر على تدمير المخزونات.

١١ - وأخيراً، فقد أعرب عدد من الدول عن هواجسه بشأن تدمير المخزون، وهي هواجس نابعة من احتياجاتها الأمنية. لكن، يجب التذكير بأنه، مثلما فعل المنسقون خلال قيامهم بالمساعي الدبلوماسية، فإن اتفاقية الذخائر العنقودية تسمح للدول بالاحتفاظ بمخزون صغير من القنابل العنقودية لأغراض التدريب، التي تتضمن الكشف عن القنابل العنقودية وتعطيلها وتطهيرها.

١٢ - وتماشى هذه المبادرة مع الإجراء ٣ من خطة عمل فينتيان، وقد قام المنسقون أيضاً، في المساعي الدبلوماسية، بتقديم الأهداف المتوخاة في الإجراءين ٥ و ٦ من خطة العمل.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مناقشة مسألة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية أيضاً في العديد من المشاورات السياسية الثنائية، والتي ساهمت أيضاً في زيادة تسليط الضوء، ليس فقط على اتفاقية الذخائر العنقودية، ولكن أيضاً على المعاناة الإنسانية التي تتسبب فيها هذه الأسلحة. ويُفضّل فريق إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في جنيف أيضاً اتباع نهج إقليمي، بالشكل الذي تدعو إليه الاتفاقية، وعلى النحو الذي تم به إقرارها بوضوح في خطة عمل فينتيان (الإجراءين ٢ و ٤). ويُذكر المنسقون هنا ببعض المبادرات التي تقوم بها بعض البلدان والجهات الفاعلة من غير الدول، دون المساس بمبادرات أخرى ربما تكون قد حدثت:

- عُقد مؤتمر إقليمي في لومي، توغو، يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو؛
- تم تنظيم حلقة عمل بشأن تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية في سكوبي، مقدونيا، يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣؛
- عُقد مؤتمر إقليمي في أكرا يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢؛
- صرحت بالاو باستعدادها للترويج للاتفاقية في منطقة المحيط الهادئ؛
- ستقوم فرنسا، إلى جانب المنظمة الدولية للمعوقين، وهي منظمة غير حكومية، ودول أطراف أخرى، بوضع مجموعة من المبادرات بشأن دعم اتفاقية الذخائر العنقودية؛
- أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها راضية بشكل عام بوتيرة عملية التصديق، وبأنها سوف تعقد حلقات عمل حول هذه المسألة.

١٤ - هناك مجموعة واضحة من الدول المنتشرة على النطاق العالمي والتي عملت من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، ويود المنسقون أن يشكروا جميع تلك الدول، بالإضافة إلى جميع الجهات الفاعلة من غير الدول التي ساهمت بشكل كبير في هذا المسعى.

١٥ - وفي عام ٢٠١٣، وفي رسالة موقعة من قبل الممثلين الدائمين للبرتغال وغانا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تم تسليط الضوء مرة أخرى على مزايا اتفاقية الذخائر العنقودية، وجرى حث ٧٤ دولة، من الدول التي لا تزال غير أطراف في الاتفاقية ولديها بعثات في جنيف، للنظر في الانضمام إلى الاتفاقية. وعلى عكس المساعي الدبلوماسية التي أجريت في العام قبل الماضي، كانت الردود قليلة جداً وغير حاسمة.

١٦ - وينبغي للمنسقين أن يشيروا، مع الأسف، إلى أنه منذ عام ٢٠١١، وبرغم أن أفريقيا قد خطت خطوة كبيرة بشأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية، إلا أن النتائج في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

كانت طفيفة. وبالتالي يناشد المنسقون البلدان التي لا تزال غير أطراف في الاتفاقية أن تنظر مرة أخرى في موقفها وأن تنضم إلى الاتفاقية.

١٧ - وبإتباع المسار الذي بدأ في عام ٢٠١٢، يقدم المنسقون طيه ملخصاً للإجابات التي استلموها خلال العامين الماضيين من مبادرتهم.

١٨ - إن تقسيم البلدان إلى أربعة أنواع الذي وضعته زامبيا في ورقتها المعنية بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية (الفقرة ١٠) هو تقسيم دقيق. ولكن المنسقين حاولوا تقليص عدد المجموعات وجعلها أكثر انسجاماً مع الأسباب التي عبرت عنها مختلف البلدان. وهم يلاحظون، مثلما فعلت زامبيا، أنه من المؤسف أن عدداً كبيراً من الدول التي لم توقع على الاتفاقية هي في الواقع من المنتجين الرئيسيين لتلك الذخائر.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تواصل الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية حواراً مع المنتجين الرئيسيين للذخائر العنقودية ومالكها لإقناعهم بالانضمام إلى الاتفاقية. وتدعم معظم هذه البلدان المنتجة الرئيسية مفهوم تقييد استخدام الذخائر العنقودية الواردة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة؛ مما يدل على أنها منفتحة لمناقشة هذه المسألة.

٢٠ - إن دواعي القلق الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية مفهومة حتى بالنسبة لأكثر مالكيها. وقد أشارت بعض الدول إلى أنه يجري تحديد مخزونها من الأسلحة مع أخذ العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية في الاعتبار. وعلى الرغم من أن المنسقين يدركون أن الجهود التي تبذلها بعض الدول لإحداث خفض كبير في معدل فشل الذخائر العنقودية، إلى واحد في المائة أو أقل من ذلك، إلا أنه يجب أن تتواصل الجهود المبذولة لضم جميع البلدان إلى اتفاقية الذخائر العنقودية ولتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تخليص العالم من الذخائر العنقودية.

٢١ - لقد قام المنسقون بتقسيم البلدان إلى ثلاث مجموعات: الفئة الأولى، تلك التي أعربت عن استعدادها للانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية؛ الفئة الثانية، وتتألف من ٣١ بلداً أبدت اهتمامها باتفاقية الذخائر العنقودية أو أبدت تفهمها للأهداف الإنسانية للاتفاقية، ولكن تصديقها على الاتفاقية أو انضمامها إليها قد يستغرق وقتاً بسبب عقبات محددة؛ والفئة الثالثة، التي تتألف من ٢١ بلداً من غير المرجح أن تنضم إلى اتفاقية الذخائر العنقودية في المستقبل القريب. وفي بعض الحالات، فإن بعض البلدان في الفئة الثانية على وجه التحديد يمكن أن تصبح دولاً أطرافاً في المستقبل القريب، ولكن ذلك يتطلب جهداً وطنياً أكبر ودعمًا ومثابرة من المجتمع الدولي بسبب القيود التي تم تحديدها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض البلدان أكدت، في إطار المساعي الدبلوماسية التي تجددت هذا العام، أنها لن تصدق على اتفاقية الذخائر العنقودية في المستقبل القريب.

الفئة الأولى: ٢٥ دولة

٢٢ - أعربت البلدان في هذه الفئة^(١) عن رغبتها في الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. وقدمت بعض تلك البلدان معلومات عن الاستعدادات الجارية أو عن عزمها الانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل. وأبدت بعض البلدان اهتماماً كبيراً في أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية، ومع ذلك، فهي تشعر بالقلق إزاء تنفيذ التزامات الاتفاقية، على سبيل المثال الموعد النهائي للتخلص من الذخائر، وربما تحتاج تلك البلدان إلى مساعدة دولية أو

(١) أنغولا، وأوغندا، وآيسلندا، وبالاو، وبروني دار السلام، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وصربيا، وعمان، وغابون، والفلبين، وفيت نام، وقطر، وكمبوديا، وكولومبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، ونيجيريا، وهاتي.

إلى نوعٍ من التطمينات في هذا المجال. وتعلق الصعوبة الأخرى التي تم الإعراب عنها بالإجراءات الإدارية، والتي يمكن منح المساعدة بشأنها عند الطلب.

٢٣ - وبالنسبة لتلك البلدان التي تنظر في أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، يبدو أنه قد يكون لحالة الاتفاقية في منطقتها أيضاً تأثير كبير على تغييرها لسياساتها. فعندما تنضم معظم الدول في منطقة معينة إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن الدول المتبقية التي ليست أطرافاً في الاتفاقية ستميل إلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقية أيضاً. وهذا هو السبب في الاعتقاد بأن إتباع النهج الإقليمي في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية هو أمر مهم، وأنه ينبغي تشكيل فريق التنسيق الإقليمي لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية من قبل منسقين مشاركين مستقبليين في مجال إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

الفئة الثانية: ٣١ دولة

٢٤ - هناك ٣١ بلداً^(٢) أعربت عن اهتمامها باتفاقية الذخائر العنقودية أو عن تفهمها للأهداف الإنسانية للاتفاقية ولكنها قد تحتاج لبعض الوقت بسبب عقبات محددة، هي: لأسباب داخلية فإن الاتفاقية ليست مسألة ذات أولوية؛ وهناك مخاوف بشأن العضوية الإقليمية والمعاملة بالمثل بين الجيران؛ والتكاليف التي قد ينطوي عليها شراء أسلحة بديلة.

٢٥ - وأعرب عدد ملحوظ من البلدان عن أنهم ظلوا يدعمون تنظيم الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المنتجين والمالكين الرئيسيين للذخائر العنقودية هم جزءٌ من المفاوضات، على الرغم من أنه تمت إثارة بعض حالات الأسف للحقيقة المتمثلة في أن المنتجين الرئيسيين لم ينضموا بعد إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. وأعربت بعض الدول عن شكها بشأن فعالية اتفاقية الذخائر العنقودية، لأن المنتجين والمالكين الرئيسيين للذخائر العنقودية ليسوا دولاً أطرافاً في الاتفاقية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالبلدان التي تحمل وجهة النظر هذه، يتعين على الدول الأطراف مواصلة الاتصال بهم لجعلهم يقتنعون قناعة راسخة بأن اتفاقية الذخائر العنقودية هي إطارٌ فعالٌ وأنه لن ينجم عن مشاركتهم في الاتفاقية سوي جعل الاتفاقية أقوى وجعل هدفها النهائي أقرب للتحقيق على نحو فعال. ومن ناحية أخرى، فلا ينبغي استخدام حقيقة أن جميع المنتجين والمالكين الرئيسيين للذخائر العنقودية ليسوا دولاً أطرافاً في الاتفاقية كذريعة، لأن البلدان لن تدعم قضية حظر الذخائر العنقودية من خلال هذا الإطار القائم بالفعل.

٢٧ - وذكر العديد من بلدان الفئة الثانية أيضاً أنهم لا يستطيعون الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية قبل أن تنضم إليها بلدان أخرى من نفس منطقتهم. وبعض هذه البلدان لا تقوم بتخزين أو استخدام أو إنتاج الذخائر العنقودية، وهي موافقة على المفاهيم التي تنص عليها الاتفاقية، والسبب الوحيد الذي يجعلهم يحجمون عن الانضمام إلى الاتفاقية هو الالتزام الإقليمي.

(٢) إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإستونيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، بابوا غينيا الجديدة (دولة - المستقلة)، وباراغواي، والبحرين، وبنين، وتايلند، وتركيا، وتونغا، والجزائر، وجزر سليمان، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، وزمبابوي، وغينيا، وفنلندا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريشيوس، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيبال.

٢٨ - وينبغي التأكيد، مرة أخرى، على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الصعيد الإقليمي، ومراقبة هذا المؤتمر مدعوون لاتخاذ مبادرة إقليمية. وسيكون النقاش الإقليمي بشأن الانضمام إلى اتفاقية الدخائر العنقودية فرصة مفيدة لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

الفئة الثالثة: ٢١ دولة

٢٩ - ومن غير المرجح انضمام ٢١ بلداً^(٣) من بلدان هذه الفئة إلى اتفاقية الدخائر العنقودية في المستقبل القريب. وفي سياق ردهم على مبادرتنا المشتركة، أجابت تلك البلدان بأنه ينبغي أن يطرأ تحسن كبير في بيئتهم الأمنية أو تحول رئيسي في ظروفهم السياسية المحلية قبل أن ينظروا في التوقيع على الاتفاقية. ولا تنكر معظم هذه البلدان العواقب غير الإنسانية المرتبطة بالدخائر العنقودية، ولكنها تميل إلى التأكيد على أنه يلزم انضمام المالكين الرئيسيين إلى اتفاقية الدخائر العنقودية أولاً، أثناء امتلاكهم للدخائر العنقودية. وبدلاً من انتظار حدوث التغيير، فإننا ندعو جميع تلك البلدان لأن تصبح مثلاً يحتذى أولاً بحيث يتبعها الآخرون.

٣٠ - وفي هذه المرحلة فإن وضع العضوية في الاتفاقية هو كما يلي:

الدول المجموع	الدول الموقعة على الاتفاقية ١٠٨	الدول المصدقة على الاتفاقية أو المنضمة إليها ٨٣
إسبانيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٦/١٧
أستراليا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/١٠/٨
أفغانستان	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٩/٨
إكوادور	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٥/١١
ألبانيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٦/١٦
ألمانيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٧/٨
أنغيغوا وبربودا	٢٠١٠/٧/١٦	٢٠١٠/٨/٢٣
أندورا		٢٠١٣/٤/٩
إندونيسيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
أنغولا	٢٠٠٨/١٢/٣	
أوروغواي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٩/٢٤
أوغندا	٢٠٠٨/١٢/٣	
أيرلندا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٨/١٢/٣
آيسلندا	٢٠٠٨/١٢/٣	
إيطاليا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٩/٢١
باراغواي	٢٠٠٨/١٢/٣	
بالاو	٢٠٠٨/١٢/٣	
البرتغال	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٣/٩
بلجيكا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/١٢/٢٢

(٣) الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبولندا، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الدول المجموع	الدول الموقعة على الاتفاقية ١٠٨	الدول المصدقة على الاتفاقية أو المنضمة إليها ٨٣
بلغاريا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٤/٦
بنما	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١١/٢٩
بنن	٢٠٠٨/١٢/٣	
بوتسوانا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٦/٢٧
بوركينافاسو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٢/١٦
بوروندي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٩/٢٥
البوسنة والهرسك	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٩/٧
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٣/٤/٣٠
بيرو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٩/٢٦
ترينيداد وتوباغو		٢٠١١/٩/٢١
تشاد	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٣/٣/٢٦
توغو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٦/٢٢
تونس	٢٠٠٩/١/١٢	٢٠١٠/٩/٢٨
جامايكا	٢٠٠٩/٦/١٢	
الجزل الأسود	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١/٢٥
جزر القمر	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٧/٢٨
جزر كوك	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٨/٢٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٠٨/١٢/٣	
الجمهورية التشيكية	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٩/٢٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٠٠٨/١٢/٣	
الجمهورية الدومينيكية	٢٠٠٩/١١/١٠	٢٠١١/١٢/٢٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠٠٩/٣/١٨	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٣/١٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/١٠/٨
جمهورية مولدوفا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٢/١٦
جنوب أفريقيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
جيبوتي	٢٠١٠/٧/٣٠	
الدانمرك	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٢/١٢
الرأس الأخضر	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١٠/١٩
رواندا	٢٠٠٨/١٢/٣	
زامبيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٨/١٢
ساموا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٤/٢٨
سان تومي وبرينسيبي	٢٠٠٨/١٢/٣	
سان مارينو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٧/١٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٠٠٩/٩/٢٣	٢٠١٠/١١/٣
السلفادور	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/١/١٠
سلوفينيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٨/١٩

الدول المجموع	الدول الموقعة على الاتفاقية ١٠٨	الدول المصدقة على الاتفاقية أو المنضمة إليها ٨٣
السنگال	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٨/٣
سوازیلند		٢٠١١/٩/١٣
السويد	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٤/٢٣
سويسرا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٧/١٧
سيراليون	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٨/١٢/٣
سیشيل	٢٠١٠/٤/١٣	٢٠١٠/٥/٢٠
شيلي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١٢/١٦
الصومال	٢٠٠٨/١٢/٣	
العراق	٢٠٠٩/١١/١٢	٢٠١٣/٥/١٤
غامبيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
غانا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٢/٣
غرينادا		٢٠١١/٦/٢٩
غواتيمالا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١١/٣
غينيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
غينيا - بيساو	٢٠٠٨/١٢/٤	٢٠١٠/١١/٢٩
فرنسا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٩/٢٥
الفلبين	٢٠٠٨/١٢/٣	
فيجي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٥/٢٨
قبرص	٢٠٠٩/٩/٢٣	
الكاميرون	٢٠٠٩/١٢/١٥	٢٠١٢/٧/١٢
الكرسي الرسولي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٨/١٢/٣
كرواتيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٨/١٧
كندا	٢٠٠٨/١٢/٣	
كوت ديفوار	٢٠٠٨/١٢/٤	٢٠١٢/٣/١٢
كوستاريكا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٤/٢٨
كولومبيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
الكونغو	٢٠٠٨/١٢/٣	
كينيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
لبنان	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/١١/٥
لكسمبرغ	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٧/١٠
ليبيريا	٢٠٠٨/١٢/٣	
ليتوانيا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٣/٢٤
ليختنشتاين	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٣/٣/٤
ليسوتو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٥/٢٨
مالطة	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٩/٢٤
مالي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٦/٣٠
مدغشقر	٢٠٠٨/١٢/٣	

الدول المجموع	الدول الموقعة على الاتفاقية ١٠٨	الدول المصدقة على الاتفاقية أو المنضمة إليها ٨٣
المكسيك	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٥/٦
ملاوي	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/١٠/٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٥/٤
موريتانيا	٢٠١٠/٤/١٩	٢٠١٢/٢/١
موزامبيق	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٣/١٤
موناكو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٠/٩/٢١
ناميبيا	٢٠٠٨/١٢/٣	
ناورو	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٣/٢/٤
النرويج	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٨/١٢/٣
النمسا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٤/٢
النيجر	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٦/٢
نيجيريا	٢٠٠٩/٦/١٢	
نيكاراغوا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/١١/٢
نيوزيلندا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/١٢/٢٢
هايتي	٢٠٠٩/١٠/٢٨	
هندوراس	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٣/٢١
هنغاريا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١٢/٧/٣
هولندا	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠١١/٢/٢٣
اليابان	٢٠٠٨/١٢/٣	٢٠٠٩/٧/١٤

ثالثاً - التوعية الإقليمية

٣١ - كان ممثلو ٣٥ من الدول الأفريقية صريحين في دعوتهم إلى "بذل جهود متضافرة وسريعة" نحو فرض حظر على القنابل العنقودية على نطاق أفريقيا بأكملها، وذلك في اجتماع عقد في لومي، توغو، يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٢ - واعتمدت الدول الأفريقية "استراتيجية لومي لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية" في الاجتماع، الذي حدد خطوات ملموسة ستتخذها الدول لتحقيق العضوية في اتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨ على نطاق القارة، والالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال والسريع للمعاهدة. وتشمل تلك الخطوات: إنشاء فريق عامل إقليمي معني بإضفاء الطابع العالمي، واجتماع للخبراء معني بوضع تشريعات نموذجية يتم عقده في غانا، ومبادرة لإشراك البرلمانيين لضمان دعمهم للانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

رابعاً - الدروس المستفادة

٣٣ - بعد التشاور مع الدول المعنية، بما في ذلك العديد من الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، وصلنا إلى استنتاج مفاده أن جهود إضفاء الطابع العالمي يكون لها تأثير أكبر عند اتخاذ ثلاثة خطوات عمل مختلفة، هي: (أ) النهج الإقليمي؛ (ب) النهج الاستهادي؛ (ج) السمات المميزة لهذا الصك الملزم قانوناً والذي له نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار والقانون الإنساني. ويجب أن تتواصل

الجهود المتعلقة بإضفاء الطابع العالمي، كما ينبغي علينا أن ننتهز فرصة الاجتماع الرابع للدول الأطراف للترويج له ومناشدة الدول غير الأطراف للانضمام إلى هذا الصك الرئيسي من صكوك القانون الدولي.

٣٤ - ويجب الإبقاء على مجموعة من المبادرات، بدءاً من النهج الإقليمية، التي أثبتت حتى الآن أنها وسيلة فعالة جداً، ولكن لأنها قد تُسهم أيضاً في بناء الثقة بين البلدان. وينبغي اتخاذ هذا النهج الإقليمي بطريقة أكثر مرونة، بحيث يمكن المضي قدماً في هدف إضفاء الطابع العالمي.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترويج بين التجمعات السياسية قد تُرجم إلى نتيجة إيجابية. ويمكننا أن نبلغ، من جانبنا، بأن الجهود التي بُذلت داخل البلدان الناطقة باللغة البرتغالية أثبتت أنها مفيدة جداً، ونحن نفترض أن جهات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الإسلامي، والكومنولث، والفرانكوفونية، على سبيل المثال لا الحصر، قد تكون لها نتيجة مماثلة.

٣٦ - ومن المهم، بنفس القدر، مواصلة الانخراط بشكل كامل مع المنتجين والمكدرسين الرئيسيين، مع تسليط الضوء على الطابع العشوائي لهذه الأسلحة الفتاكة. كما ينبغي الاستمرار في إبراز الطبيعة الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية (الإجراء ٧ من خطة عمل فينتيان) في تلك المناقشات.

٣٧ - وقد تسهم استراتيجية ترتيب البلدان بحسب الأولوية نتيجةً للمسااعي الدبلوماسية التي بُذلت حتى الآن، في تسريع وتيرة إضفاء الطابع العالمي، وكذلك في إعطاء فكرة أكثر دقة عن الأسباب الكامنة وراء مواقف البلدان تجاه اتفاقية الذخائر العنقودية. ويتسم التمييز بطبيعة تحليلية، ويهدف فقط لأن يكون مرجعاً من أجل أن يتخذ نهجاً أكثر توجهاً أو استهدافاً.

٣٨ - ومع أخذ الدوافع التي قدمتها دول مختلفة في الحسبان، فإننا نعتبر أنه:

(أ) ينبغي مواصلة إبراز فوائد ومزايا اتفاقية الذخائر العنقودية، على المستويين السياسي والإداري على حد سواء؛

(ب) ينبغي تقديم مزيد من التوضيح لمزايا اتفاقية الذخائر العنقودية والاختلافات بين الاتفاقية وبين بروتوكول ملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة؛

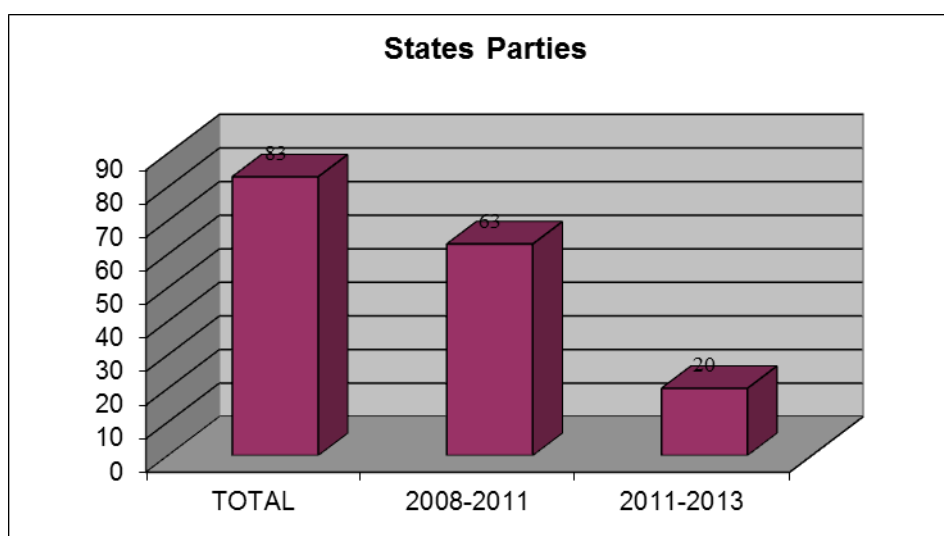
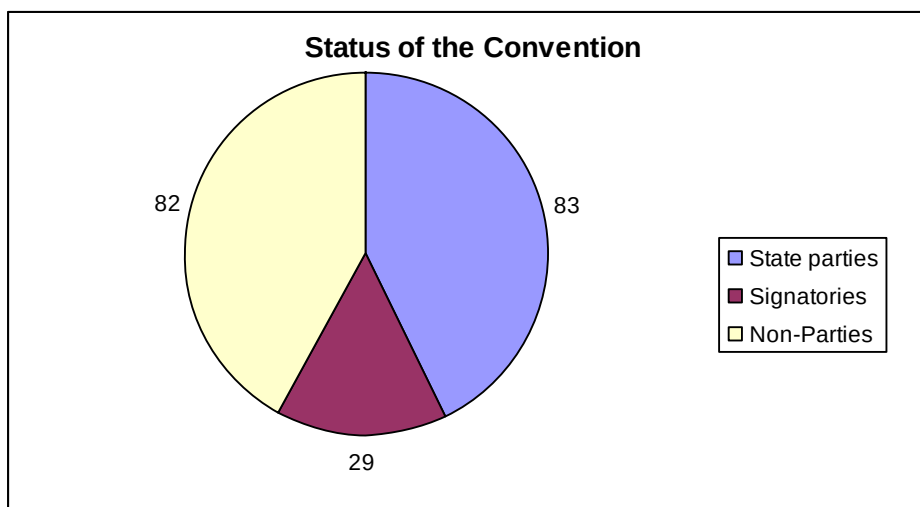
(ج) يجب الاستمرار في تقديم الخبرة الفنية بشأن إزالة وتدمير المخزونات من أجل مساعدة تلك البلدان التي قد تحتاج إلى المساعدة، وبالتالي يتم التغلب على واحدة من أكبر العقبات المحددة التي تقف أمام إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية؛

(د) ويمكن القيام بجهد إضافي من أجل تسهيل اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في القوانين الداخلية لبعض الدول؛

(هـ) ينبغي وضع تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي من أجل تهيئة بيئة يكون فيها تعزيز الاتفاقية أكثر فعالية؛

(و) يمكن تحديث موقع اتفاقية الذخائر العنقودية في جميع الأحداث الإقليمية المتعلقة بالاتفاقية، الأمر الذي سيتطلب من المنظمين أيضاً إبلاغ الأمانة العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنيف).

[English only]



[English only]

